

الشوارع لم تعد ميدانا للاحتجاج بوجود منصاتها الرقمية



كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

ما أهمية قرارات الحكومات في منع التظاهر، بل ما أهمية الرقيب أصلاً، ما مصير حارس البوابة، هل مازال حياً، هل يوجد نص ممنوع وآخر مسموح به، هل بإمكان الحكومات مصادرة الصحف ومنع نشر المقالات؟

في يوم ما كانت بعض الحكومات تمنع توزيع المجلات وتصادر الكتب. بل إن بعض الصحف تصادر لحظة خروجها من المطبعة.

كل هذا لا أهمية له اليوم! ويبدو من المفيد إعادة إطلاق هذه الأسئلة واستعادتها من زمن مفيد ومخيف سياسياً، مع تصاعد التساؤلات عن تراجع التظاهرات في المدن العربية المعبرة عن رأي الشعوب الناقمة على القصف الإسرائيلي لمدينة غزة.

من قال إنهم لا يحتجون! إنهم جميعاً يتظاهرون وبكثافة قل نظيرها، يكفي أن نختر أي هاشتاغ متعلق بموضوع فلسطين لنجد أن مئات الآلاف يدونون احتجاجهم تحته.

فالشوارع لم تعد ميداناً للتظاهر بوجود منصاتها الرقمية المعبر عن آرائنا المكتوبة والناقل لصوتنا المسموع بغض النظر عن أهميته أو جدية أو تأثيره. هكذا انتقل الشارع العربي إلى الإنترنت، وهكذا أظهرت الحكومات عجزها عن إحياء الرقيب المقتول بمعاول فيسبوك وتويتر وإنستغرام وكلوب هاوس...

الكلام الذي يتحدث عن خفوت وتناثر الاحتجاجات يجد له إجابة جاهزة بأن الصراخ يتصاعد على مواقع التواصل من كل البلدان وبإمكانه أن يصل إلى أبعد مدينة في العالم، هذا لا يخفي أن الاحتجاج الرقمي يحمل جانبين وغالباً ما يحدث الاشتباك بينهما بالنص والصوت.

لو امتنعت أي محطة فضائية عن بث فيديو ما عن القصف الإسرائيلي لمبانى غزة، هل يمكن لإدارتها أن تتوقع أنها حالت دون مشاهدة الناس لهذا الفيديو؟

لا اعتقد ذلك، فنحن نتحدث عن منصات شخصية يمتلكها الملايين تنضم بالعجالة في نشر كل ما يتاح لها بغض النظر إن كان صحيحاً أو مزيفاً.

تغيرت وسائل الإعلام وتغيرت البيئة معها وطريقة التعبير عن الرأي والاحتجاج وكان لذلك تأثير كبير على سلوكنا الطبيعي. فنحن نتظاهر ونعبر عن ازديادنا للأمر ورفضنا للقرارات السياسية والحرب، على منصاتها الشخصية ولا نحتاج الخروج إلى الشارع.

لقد صنع فيديو قصير مفردة في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية، ولم تصنعه أي وسيلة إعلام كبرى. فبدأت قصة الاحتجاج من ذلك الفيديو الذي طاف العالم خلال ساعات وأيقظ الحركات الاجتماعية والسياسية، وكسر فكرة المواطنة الهشة داخل المجتمع الإسرائيلي.

ذلك الفيديو كان لشاب فلسطيني تصرخ بلغة إنجليزية غاضبة في وجه رجل يهودي "أنت تسرق منزلي" فرد عليها "إذا لم أسرقه فسوف يسرقه شخص آخر". هنا ابتدأت المسألة المتواصلة عن حياة منفصلة وغير متكافئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كان الاحتجاج الافتراضي أكثر كثافة وتأثيراً سياسياً من الاحتجاج الواقعي على أرض القدس الشرقية وبقيّة العواصم العربية. والسياسيون وضعوا خططهم الحربية تأسيساً على ذلك الفيديو الذي تناقله الفضاء الرقمي، فأندلع القتال، وفقدت عندها الحكومات سلطتها على الاحتجاج الرقمي، ولم يتطلب منها كما جرت العادة في عقود مضت أن تنتشر قواتها في الشوارع.

ذلك الفيديو القصير حقق لحد الآن ما لم تحققه عقود من

مصادقية بي.بي.سي على المحك بعد فضيحة خداع الأميرة ديانا

الحكومة تنوي إصلاح قواعد الحوكمة في هيئة الإذاعة البريطانية



الوجه المخفي من الحقيقة

وفي المقابلة التي تابعها 23 مليون متفرج أكدت الأميرة ديانا وجود "ثلاثة أشخاص" في زواجها، في إشارة إلى الأميرة تشارلز مع كاميليا باركر بولز. وأقرت الأميرة أيضاً بأنها في علاقة مع رجل آخر.

وقادت هذه التصريحات إلى طلاق تشارلز وديانا التي توفيت بعد أقل من عامين (سنة 1997) في حادث مروري في باريس لدى محاولة سائقها الهرب من عدسات قنصاي صور المشاهير.

وقال ابن ديانا البكر الأمير وليام، الثاني في ترتيب خلافة العرش، "من المحزن للغاية معرفة إلى أي مدى أجحت ارتكابات بي.بي.سي المخاوف والبارانونيا الوحدة خلال السنوات الأخيرة التي أمضيتها معها".

واعتبر الأمير وليام أن هذه المقابلة ضمن برنامج "بانوراما" الاستقصائي أمنت في تنظيم العلاقة بين والديه وبالتالي "هي لم تعد تحوز أي مشروعية ويجب الإمتناع بالكامل عن إعادة عرضها مستقبلاً".

أما شقيقه الأصغر الأمير هاري فقد ذهب إلى حد إقامة رابط بين وفاة والدته والآخر غير المباشر لثقافة الاستغلال هذه والممارسات التي تتعارض مع أي أخلاقيات".

وكان مراسل الشؤون الملكية روبرت جونسون من اللائق الذين هبوا لنجدة بي.بي.سي، إذ قال عبر قناة سكاي نيوز إن المقابلة ورغم الأسلوب "المحزن" الذي اعتمده، سمحت للأميرة ديانا بقول الحقيقة كما كانت تريد.

وقال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون "أمل حقاً أن تتخذ بي.بي.سي كل الإجراءات الممكنة لضمان ألا يتكرر مثل هذا الوضع أبداً".

وتأتي هذه الزوبعة في مرحلة حساسة لبي.بي.سي التي تسعى إلى التحديث لمواجهة التحديات المترتبة عن العادات الجديدة للجمهور ونجاح منصات المشاهدة المدفوعة مثل نتفليكس.



روبرت بالكلاند
عدم فعل أي شيء ليس خياراً في ضوء التحقيق الذي طال بي.بي.سي

كذلك قرّرت بي.بي.سي المخترطة في خطة عصر نفقات واسعة لتحل الاستغناء عن مئات من الوظائف، نقل جزء من إنتاجها إلى خارج لندن بهدف "تحسين تمثيل" النوع المناطقي.

كما تعهدت بي.بي.سي باتخاذ إجراءات مسلكية تصل إلى الطرد في حق الموظفين الذين يخلون بواجب الحيادية المفروض عليهم في منشوراتهم على تويتر. وتواجه المجموعة أيضاً انتقادات داخلية من موظفين على خلفية المساواة في الرواتب.

ويضع تقرير دابلسن بي.بي.سي في وضع صعب، بحسب المسؤول عن تغطية وسائل الإعلام في المجموعة أمول راجان الذي قال "هناك وزراء الحكومة وكل العناوين الرئيسية في الصحف تقريباً والمسلخ الشبكات الاجتماعية، وملك بريطانيا المستقبل وشقيقه، جميعهم تكلتوا ضد بي.بي.سي".

بأطفال طالبت نجمها السابق جيمي سافيل، كما واجهت انتقادات بسبب اتهامها زورا سياسياً محافظا بارتكاب انتهاكات جنسية.

وانتقد التحقيق بي.بي.سي بسبب تحرياتها "غير الفعالة تماماً" التي أجرتها في العام التالي بخصوص تصرفات بشير وبسبب تسريتها على مخالفاته، وخدم بشير شقيق ديانا حين جعله يظن أن حاشيتها تتجسس عليها وأنها غير جديرة بالثقة.

واعترفت بي.بي.سي عن إخفاقاتها لكن وزراء وصحفاً ومنقذين وبعض المؤيدين قالوا إن الأمر يثير تساؤلات عن الهيئة التي تحصل على تمويلها من المال العام.

وقال وزير العدل البريطاني روبرت بالكلاند إن "عدم فعل أي شيء" ليس خياراً في ضوء التحقيق الذي أجراه جون دابلسون القاضي السابق في المحكمة العليا.

وتغرق هذه التطورات بشأن المقابلة الجليلية بعد أكثر من ربع قرن على عرضها المجموعة البريطانية العملاقة في مجال الإعلام في أزمة جديدة تضاف إلى مشكلاتها المتكررة بسبب الاتهامات الموجهة إليها في بريطانيا بنقص الموضوعية، كما حصل في تغطيتها لبريكست، أو باعتماد أسلوب نخوي.

وأعلنت الحكومة البريطانية أنها ستدرس الحاجة إلى إصلاح قواعد الحوكمة في بي.بي.سي في ظل تساؤلات عن تمويلها من خلال رسوم حكومية ومحاولة لندن تعيين حلفاء من المحافظين فيها.

تواجه هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) سيلاً من الانتقادات والانتقادات التي تمس مصداقيتها والتزامها بالمعايير الصحافية، بعد أكثر من ربع قرن على عرض قناة بي.بي.سي المقابلة الشهيرة مع الأميرة ديانا، والتي فتحت الباب أمام تساؤلات عن مدى التزام المؤسسة العريقة بالمهنية في تغطيتها للأحداث الأخرى.

لندن - تعيش هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) أزمة مصداقية وانتقادات لاذعة على خلفية المقابلة النارية المثيرة للجدل التي أجرتها سنة 1995 مع الأميرة ديانا، وسط ضغوط قوية لتحسين سمعتها وإصلاح طريقة عملها.

وتعهدت الحكومة البريطانية الجمعة بتحصري الطريقة التي كانت بي.بي.سي تدار بها، وذلك بعد تحقيق في كيفية تمكن الهيئة من إجراء مقابلاتها الدولية مع الأميرة ديانا عام 1995 وانتقادات لم يسبق لها مثيل من الأمير وليام ابن الأميرة الراحلة.

وخلص تحقيق مستقل عن القاضي السابق في المحكمة العليا جون دابلسون الخميس إلى أن الصحافي مارتن بشير (58 عاماً) الذي استقال أخيراً من بي.بي.سي، كذب ولجا إلى التدليس لإقناع ديانا بالموافقة على إجراء المقابلة.

وأثارت القضية ضجة واسعة خارج بريطانيا بسبب قيمة بي.بي.سي الإعلامية وباعتبارها جزءاً من ثقافة الصحافيين الخبرة حتى في العالم العربي وليست مؤسسة بريطانية وحسب.

واعتبر صحافيون أن هذه الحادثة تم كشفها لأنها تمس العائلة المالكة وتم تسليط الضوء عليها بشكل واسع من قبل وسائل الإعلام البريطانية والدولية، وتساءلوا كم من القضايا التي تعاملت معها الهيئة بطريقة مماثلة مرت دون تدقيق أو بحث وأثرت على الرأي العام بطريقة سلبية، لاسيما في تغطيتها للأزمات والحروب في الشرق الأوسط مثل العراق ومناطق أخرى.

وقد سبق أن وجه نشطاء عرب انتقادات واسعة للهيئة بشأن تناولها للأحداث في المنطقة بطريقة غير دقيقة وبشكل خاص فيما يتعلق بالعلاقات العربية - الإيرانية وجماعة الإخوان.

واليوم مع ما تم كشفه يتوجب على القارئ أن يميز المعلومات والأحداث من رؤية الصحافي والوسيلة الإعلامية لها، ولا يعتمد على أن ما يقدمه الصحافي الغربي يمثل نقلاً أميناً للواقع، دون أن يجذب منه ما يتعارض مع قناعاته، أو يلوي الحقائق لخدمة طرف على حساب آخر.

وهذه ليست الفضيحة الأولى التي تهب على بي.بي.سي بعدما حاولت المؤسسة قبل سنوات إخماد فضيحة تحرش جنسي

عدم محاسبة قتلة الصحافيين يلقي بظلاله على الانتخابات العراقية

مصطفى الكاظمي السلطة قبل نحو عام. واستهدفت العديد من عمليات القتل والاختطاف الصحافيين والناشطين الذين قاموا بتغطية الأحداث الجارية في بغداد ومراكز الاحتجاج الأخرى.



الحكومة فشلت في ضمان أي محاسبة لتحقيق العدالة

بغداد - حذرت منظمة هيومن رايتس ووتش من أن عدم محاسبة الجماعات المسلحة على أعمال القتل التي تستهدف صحافيين وناشطين في العراق، سيلقي بظلاله على الانتخابات العراقية.

وقالت المنظمة في تقرير نشرته على موقعها إن عدم اتخاذ السلطات العراقية خطوات عاجلة لوقف عمليات القتل خارج نطاق القانون، سيضيع مناخ الخوف ويحد من قدرة العراقيين على المشاركة في الانتخابات البرلمانية في أكتوبر المقبل.

وقالت الباحثة في قسم الأزمات والنزاعات في المنظمة بلقيس والي إن عمليات القتل استمرت على مدار العام ونصف العام الماضيين على الرغم من تراجع الاحتجاجات في العراق.

وأضافت أن تقارير المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق تشير إلى تسجيل 81 محاولة اغتيال ضد نشطاء وصحافيين مناهضين للحكومة منذ بدء المظاهرات.

ووفقاً لوالى، وقع ما يقرب من ثلث عمليات القتل هذه منذ أن تولى